

على تحقيق أكبر قدر ممكن من التهدئة، وتجنّب الدخول في مواجهات اقليمية، أو على صعيد التسلّح، حتى يتوفر الوقت اللازم لانجاز الاصلاحات الداخلية؛ مع العمل، في الوقت عينه، على توظيف العلاقات الدولية للاتحاد السوفياتي لخدمة أغراض الاصلاح السوفياتي. ولذا، فإن موسكو سوف تسعى، باستمرار، الى تكثيف علاقاتها الاقتصادية (زيادة التجارة والصادرات) مع الدول الأخرى، خاصة مع العالم الغربي، مع تنشيط علاقات سياسية تقوم على احترام الأمر الواقع ونزع الصفة الثورية والايديولوجية عن الدبلوماسية السوفياتية. وهنا، فإن موقع، وأولوية، الصراعات الاقليمية على قائمة الاعمال السوفياتية سوف يتوقفان على مدى توافر الظروف الموضوعية في هذه الصراعات، واللازمة لتوفير مناخ التهدئة والتعاون - وليس المواجهة - بين العملاقين. أمّا اذا لم يكن ذلك متوافراً، فإن الاتحاد السوفياتي، على الأرجح، سوف ينحو الى التأجيل، أو العمل البطيء والمتدرج، من أجل توفير شروط للتسوية، تكون مقبولة، ليس فقط من قبل اطراف النزاع، وإنما، أيضاً، يمكن ان تتعايش معها الدوائر الغربية. ويمثّل الصراع العربي - الاسرائيلي والصراع الفلسطيني - الاسرائيلي واحداً من تلك الصراعات «الحرجة» بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي. فهو يخشى اهمالاً كلياً للصراع يؤدي الى حرب في المنطقة تسبّب أزمة دولية، أو التورط الكبير فيها ودفع جهود التسوية، الى ما يؤدي الى الوصول الى طريق مسدود ويسبّب استقطاباً امريكياً سوفياتياً لا ترغب موسكو فيه. ولذا، فإن السلوك السوفياتي، على الأرجح، سوف يميل الى تجنّب لحظة الاختيار، كلّمّا كان ذلك ممكناً، بوضع صراع الشرق الاوسط في مكانة متأخرة نسبياً على قائمة الاعمال السوفياتية - الاميركية، مع ابقاء قدر من الحركة والنشاط يمنع تحول النزاع الى حرب حقيقية.

٧ - على عكس الاستراتيجية السوفياتية، فإن العالم الغربي لم يفرز، بعد، استراتيجية واضحة وصرحة للتعامل مع الاوضاع العالمية الجديدة. وبشكل عام، فقد تولدت ثلاث استراتيجيات للتعامل مع «ظاهرة غورباتشيف»: اولها تنبّأها اليمين المتطرف، وترى استغلال «التراجع» السوفياتي باستغلال الفرصة التاريخية السانحة للقضاء على «الامبراطورية الروسية» باثارة كافة المتاعب الممكنة للاتحاد السوفياتي، داخلياً وخارجياً، واستخدام الضغط الاقتصادي، والسياسي، والاعلامي، من أجل تغيير الاوضاع في أوروبا الشرقية وداخل الاتحاد السوفياتي ذاته. وثانيها، تنبّأها الليبراليون، وفحواها ان اصلاحات غورباتشيف تمثل فرصة تاريخية لتغيير النظام الاشتراكي من الداخل، بحيث يزيد فيه، تدريجياً، دور القطاع الخاص، وتتوفر لديه التعددية السياسية، وتقوم فيه علاقات ديموقراطية بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. ولذا، فإن الليبراليين يدعون الى مساندة غورباتشيف بالمعونات والقروض والتكنولوجيا اللازمة لنجاح اصلاحاته. وعلى بعد الشقّة بين الاستراتيجيتين، فإن كليهما تسعى الى تغيير الاتحاد السوفياتي كما هو معروف للعالم منذ الثورة البلشفية، سواء بانهيائه، او تحوّلّه الى ان يكون شبيهاً بالدول الغربية. وثالثها، تنبّأها قوى وسط اليمين الغربي، وبالذات في الولايات المتحدة، وترى أنه لا ينبغي المراهنة على اصلاحات غورباتشيف، فهي محدودة؛ كما أن امكانات نجاحها ضئيلة؛ ولكنه، في الوقت عينه، لا يوجد ضرر من استمرارها، خاصة اذا كانت تؤدي الى تنازلات سوفياتية للغرب. ولذا، فإن المطلوب ليس الضغط على غورباتشيف، أو تشجيعه، وإنما انتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات، بوضعه، دائماً، موضع الاختبار ازاء مجموعة كبيرة من القضايا، سواء الخاصة بـ «حقوق الانسان»، وفي مقدمها قضية هجرة اليهود، أو أوروبا الشرقية، أو النزاعات الاقليمية.

٨ - ان الادارة الاميركية الجديدة تتبنّى وجهة النظر الاخيرة. وهي ادارة تنتمي الى